مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد 15 العدد 2، 2017، ص ص 505- 532

شهداء قضاء عجلون في حروب البلقان واليونان 1914-1918
(دراسة في سجلات محكمة عجلون الشرعية)

أحمد محمد الجوارنة وعمر صالح العمري *

تاريخ الاستلام 2016/11/24 تاريخ القبول 2017/3/20

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على جانب مهم من تاريخ الأردن الحديث، والمتمثل بمشاركة أهالي جبل عجلون في حروب الدولة العثمانية في البلقان واليونان (1914-1918)، وذلك من خلال قانون "أخذ عسكر" الذي فرض الخدمة العسكرية الإجبارية في الجيش العثماني، وقد تجسد ذلك في القضايا التي رفعت إلى المحكمة الشرعية في عجلون وإربد والتي بينت طبيعة الدعاوى والمطالب من أجل حصر الإرث لأولئك الذين ماتوا ولم يعودا إلى بلدانهم، وانحصر موضوع الدراسة بأسماء الشهداء الذين قضوا في حروب الدولة العثمانية، والشهود وزوجات وشقيقات وأشقاء الشهداء الذين كشفت عنهم وثائق سجلات المحكمة الشرعية، والدراسة غير معنية بمعالجة الجوانب الإدارية والاجتماعية والاقتصادية، لحاجتها إلى دراسة مستقلة ومستفيضة، ولم يظهر من بين حوالي ثلاثة آلاف قضية تبعثرت في عشرة سجلات، سوى عشرين وثيقة تحتوي على أسماء شهداء جبل عجلون.

مدخل للدراسة:

التجنيد الإجباري، أو ما تم الاصطلاح عليه في وثائق الدولة العثمانية بـ"أخذ عسكر"، من القضايا التاريخية المهمّة التي أثرت في حياة سكان بلاد الشام والعراق، والتي كان القانون والإدارة العثمانية قد استهدفاها بالتجنيد الإجباري لرفد الجيش العثماني النظامي بجنود يقومون بالخدمة العسكرية في الجيش لفترة زمنية محدودة، وقد شغلت تلك الإجراءات عقول الناس وعقول رجال السياسة العرب في تلك الفترة[1]، فكان جبل عجلون جزءاً من تلك المنطقة التي استهدفها التجنيد الإجباري، في حين لم يكن سكان عجلون وغيرها من المناطق يعرفون التجنيد الإجباري إلا في عهد السلطان "سليم الثالث 1789-1807م"، الذي وجه سياسة الدولة

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2017.

* قسم التاريخ، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

العثمانية نحو إدخال أبناء البلاد العربية في الجيش العثماني، وما لبثت الدولة أن عدلت عن ذلك، وانتهجت سياسة جديدة ومتشددة في تجنيد السكان وحملهم بالقوة على الانخراط في السلك العسكري، وكان ذلك " بعد قضاء السلطان محمود الثاني على الجيش الإنكشاري عام 1826م، وشروعه في إرساء أسس نظام عسكري جديد وفقا لأساليب الجيوش الأوروبية، جسده بجمع العساكر النظامية لإنشاء النظام الجديد"[2].

وبموجب صدور قانون "أخذ عسكر" في "27 صفر 1304هـ/1886م"، أصبح التجنيد الإجباري فريضة على جميع المسلمين من أتباع الدولة العلية العثمانية، وأوجبت على كل ذكر بلغ العشرين من عمره أن يتوجه إلى دائرة الجندية "أخذ عسكر" لسحب القرعة الشرعية"[3].

وقد حرص قانون الخدمة العسكرية الإجبارية على معالجة الكثير من الأوضاع والأحوال لدى شباب العرب من استثنائهم من الانخراط في صفوف الجيش العثماني، فبموجب المواد "21-45" من قانون "أخذ عسكر" استثني من يعمل في الوظائف التالية: "خدمة الحرم الشريف وخدمة مقامات الرسل والأولياء، والموالي الكرام، وحكام الشرع الشريف، ومدرسو الدرس العام، ومشايخ الطرق من أصحاب الزوايا، وأئمة المساجد وخطباء الجوامع، وأعفي ذوو العلل وغير المقتدرين، ومن كان وحيدا لأبويه، أو متزوجا من أجنبية، أو صغيرة أو عجوز ليس لهن معين"[4].

أما المادة (79) من قانون الخدمة العسكرية، فقد جاءت لتحدد كيفية إجراء القرعة الشرعية، حيث يكون ذلك بتسجيل أسماء المكلفين في دفتر خاص، وجلبهم إلى مجلس القضاء، أما الذين لا يستطيعون الحضور بسبب علة أو مرض أو الإقامة في بلاد بعيدة، فيجلب أقرباؤهم كي يسحبوا قرعتهم، وليكون كل منهم وكيلا عن قريبه، وكان على جميع مخاتير القرى الحضور إلى مجلس القضاء عند إجراء القرعة"[5]، وقد شكلت القرعة الشرعية قلقا للسكان، وأوصلتهم إلى حالة اليأس وكأنهم يساقون إلى حتفهم الأخير، وهو المشهد الذي عايشه وشاهده المؤرخ "يوسف موسى خنشت" ابن مدينة النبك الشامية، حيث قال: "كانت القرعة الشرعية تجري بعقد اجتماع لمجلس رجالات الحكومة في دار الحكومة، يحضره جميع المشايخ والمخاتير في القرية التابعة للقضاء، ويقرأون "الفرمان" مرسوم الأمر السلطاني العالي بأخذ العسكر، وذلك في حفلة رسمية، تجمع بين موظفي الحكومة وتصطف الجنود رافعة سلاحها حتى آخر قراءة "الفرمان"، فيقوم القاضي أو المفتي بعد ذلك بالدعاء إلى الله ليحفظ الدولة العلية العثمانية، ويمد عمر ذي الشوكة السلطان، ويختمونه بصراخ الحضور "باد شاهي جوق يشا" أي: فليحيا سلطاننا كثيرا"[6].

ويضيف "خنشت" "أن أهل الحل والعقد الذين اعتمدت عليهم الدولة في معالجة "أخذ العسكر" هم مخاتير القرى والقصبات[7]، يبعثون من يشاؤون من أولاد الفلاحين إلى الجندية،

ويبقى من يرضون عنه عند أهله، وكان للشيخ اليد الطولى في هذا الأمر، إذ كان موظفو دائرة التجنيد يأتون من دمشق فيحلون ضيوفا على المخاتير"[8]، ثم يشرعون في انتخاب العسكر أو الجنود وتعيين المدعوّين للتجنيد فيرمون القرعة في دار الحكومة، فكان يأتي الشاب ويمد يده إلى كيس ويسحب منه ماسورة ضمنها ورقة ملفوفة، فيأخذها منه أحد صغار الضباط ويقرأ ما فيها ويعلن قائلا: "خالية" أو "عسكرية"، فيرددها الحاجب الذي عند باب الغرفة، فتصرخ والدة الشاب، إما مزغردة، أو مولولة، لأن الجندي كان يبعث إلى بلاد بعيدة، كبلاد اليمن أو الروملي أو كريت، أو الجبل الأسود، أو بغداد أو أرز روم "بلاد الروم"، أو غيرها من ساحات الحروب العثمانية المخيفة [9].

ومن الحكايات المؤلمة والمثيرة للشفقة التي تركت بصماتها: القرعة الشرعية و"أخذ عسكر" على عموم الناس الذين أرسلوا أولادهم إلى ساحات القتال الرهيبة التي كانت تخوضها الدولة العثمانية، وهي من حكايات أهل الكورة (تبنة وعنبة وكفر الماء وغيرها من القرى)، قصيدة "فارس العبد الله الفارس بني يونس":

سر يا قلم واكتب سلامي بسلامين ... وديه للي جاء منهم سلانيك
سحبتهم الدولة وركبوا الفراقين ... يا سامي باشا ريت ربي يجازيك
أثقلني همك ما يشيلونه قعودين ... تبلى ببلوة ما لها من يشافيك
طريت علينا كرومنا على حرف عين ... ومن حلت إعنبهن يحليك
وسعوده ما عاد ظني يلاقيك عقلك ... غدى وبراس برقش يلاقيك
يا حيف بني معروف صاروا ذليلين ... ومن عقب شبلي هلكوهم تهاليك
واختم واصلي على النبي بصلاتين ... نبي عربي يوم اعتلى بيك

وقصيدة أخرى للشاعر محمد أبو عصبة من قرية بيت إيدس، تخبرنا عن الحسرة والألم الذي كان يختلج قلوب الأهالي الذين ذهب أبناؤهم إلى الخدمة العسكرية مع الجيش العثماني:

يا ونتي ونيتها ونة عليله ... يا ونتي ودموع عيني تسيله
يا ونتي بالقلب ما هي قليله ... عالبيض أُمات الثنايا النبيله
أبكن عاللي سافروا بالشقاديف ... قلبي عليهم رف رف الرفاريف
راحوا وخلونا بهموم وتصاريف ... جمع الشمل ما عاد منه سواليف

وقد بادر قضاء عجلون، كبقية النواحي والأقضية في ولاية سوريا، إلى تلبية مطالب الدولة العلية العثمانية في تجنيد أبنائهم في سلك الخدمة العسكرية الإجبارية، وإلحاقهم بالجيش العثماني على جبهات القتال في أوروبا، وحُددت شعب عسكرية للقيام بواجب "أخذ وتجنيد العسكر"، وعرفت تلك الشعبة بـ"شعبة أخذ العسكر" في عجلون، وكان رئيس هذه الشعبة لعام 1329هـ/1911م، القول آغاسي "عزتلو أحمد توفيق أفندي بن عثمان آغا بن سعد آغا النوري"، كما يشار إلى الملازم أول في شعبة "أخذ عسكر" و"رفعتلو علي رضا أفندي بن نظيف آغا " [10]، ووجد أيضا مجلس خاصّ باسم "مجلس وسائط نقل عسكر"، يتألف من القائمقام رئيسا، وعضوية "يوزباشي الزاندرمة"، وكاتب "أمين بلوك الزاندرمه" في القضاء[11].

وقد كشفت "جريدة المقتبس" في عددها 760 لسنة 1911م، عن الاحتجاجات التي طالب من خلالها الأهالي بتخفيف تشدد الدولة العثمانية في مسألة "أخذ عسكر"، وإعادة الحقوق إلى أصحابها، ويظهر من ذلك موقف "سعد الدين أفندي المقداد" مبعوث لواء حوران، المؤيد لمطالب ومظالم الأهالي من خلال رفعه عريضة يطالب فيها الحكومة العثمانية بإطلاق سراح مواليد سنوات (1300هـ/1882م)،(1301هـ/1883م)،(1302هـ/1884م)، لأن أكثرهم قد حصروا، وتسريح من دفع البدل العسكري منهم، وكشفت المضبطة عن أعمار من سيقوا إلى الخدمة العسكرية، حيث تتراوح بين (30 - 40 سنة) و(15-17 سنة)، وطالبت العريضة بأن تكون خدمة هؤلاء ضمن ولاية سوريا، وأن لا يساق أبناء اللواء إلى المناطق النائية [12]، ومن أبرز الاحتجاجات التي تكلمت باسم أهالي جبل عجلون حول أخذ أبنائهم إلى الخدمة العسكرية الإجبارية، مقالة نشرها "نجيب أفندي الشريدة" في جريدة "المقتبس"، مقدما احتجاجا على إجراءات القائمقام، بأن قضاء عجلون يؤخذ منه هذه السنة (1913م) طابوران ونصف، في حين لا يؤخذ من بقية أقضية لواء حوران الستة الأخرى مثل هذا العدد، منوها إلى أن العجلونيين قدموا زهاء ستين ألف استدعاء لرفع شكواهم من أخذهم للجندية [13].

- **سجلات الشهداء:**

قبل الحديث عن أهمية سجلات المحاكم الشرعية في قضاء عجلون بوصفها مصدراً مهمًّا ووحيداً من مصادر الدراسة التي حفظت لتاريخ الأردن الحديث كوكبة من شهداء جبل عجلون الذين قضوا في حروب الدولة العثمانية في البلقان ما بين سنة 1914-1918م، فقد استمعنا لمحاضرة "محمود ماردیني"، مساعد مدير الأرشيف العثماني في مدينة "إستنبول "التركية، ألقاها في قاعة قسم التاريخ في جامعة اليرموك، استعرض فيها بشكل علمي وموضوعي أهمية الأرشيف العثماني كمصدر تاريخي مهمّ من مصادر تاريخ العرب الحديث، مبينا حجم الوثائق التي يمتلكها الأرشيف العثماني التي تحتوي على عشرات الملايين من الوثائق، التي تغطي حقبة تاريخ

الدولة العثمانية منذ تأسست وحتى سقوطها على وجه التحديد، ونصيب بلاد الشام والبلاد العربية من تلك الوثائق كبير؛ لارتباط تاريخها بتاريخ الدولة العثمانية طيلة أربعة قرون تقريبا، اشتملت على سجلات النفوس، وسجلات الأراضي، وسجلات السالنامة، والفرمانات الشاهانية، وسجلات المحاكم الشرعية، وسجلات الباب العالي، وسجلات الجيش والدفاع..إلخ.

وقد طرحنا على المحاضر تساؤلا يدور في أذهاننا وأذهان أبائنا وأجدادنا منذ قرن وأكثر، ألا وهو: أين سجلات "أخذ عسكر"؟ وما مصير أبناء منطقتنا الذين سيقوا إلى الخدمة الإجبارية في الجيش العثماني؟ فكانت إجابته، أن السجلات والدفاتر المعنية بهذا الشأن لم يتم الإفراج عنها، وأنها لا زالت حبيسة الأدراج، ولم يسمح بالاطلاع عليها لما تحتويه من أسرار ربما تضر بمصالح الدولة التركية الحديثة، وهذا يؤكد أن أسماء أبناء المنطقة بشكله الرسمي مدون ومحفوظ في وثائق رسمية ولن يعلن عنه، وأن أسماء الجنود ستبقى في ذاكرة الأجيال التي تحفظ مئات الأسماء، لا سيما الأجيال القديمة التي عاصرت الأحداث أو التالية لها، وهذا ما جعل ورود بعض أسماء الشهداء ضمن سجلات محكمة عجلون وإربد الشرعية أمرا بالغ الأهمية.

لقد احتلت سجلات محكمة عجلون وإربد الشرعية مصدرا أساسيا وحيدا في دراسة أسماء شهداء جبل عجلون ما بين سنة 1914 إلى 1918، وهي الفترة الانتقالية الصعبة من تاريخ الدولة العثمانية والذي بسببه دفعت الدولة ثمنا باهظًا أدى إلى ضعفها وتراجعها، وقد انعسكت تلك الظروف القاسية على سكان بلاد الشام، وسكان جبل عجلون بوجه خاص، الذين دفعوا ثمنا باهظًا، من دم أبنائهم وأرواحهم، حتى سيق الآلاف إلى جبهات القتال، منهم من قضى نحبه، ومنهم من اختفى أثره، ومنهم من كتبت لهم السلامة وعادوا إلى ديارهم، وبقيت مصائر القتلى حديث الناس في البيوت والمضافات، ومع تقادم الأحداث بدأ اهتمام الناس بالشهداء والمجندين يضعف تدريجيا، بل يتلاشى، إلى أن جاءت سجلات المحكمة الشرعية وبينت حقائق ناصعة لا مجال فيها للأخذ والرد، لا سيّما أنّها صادرة عن محكمة شرعية تخضع لقيود وقوانين شرعية صارمة.

لقد تم التعامل مع عشرة سجلات شرعية تابعة لمحكمة عجلون وإربد، وبعد قراءة السجلات قراءة متفحصة، وتقليب الوثائق، وثيقة وثيقة، تبين أن أربعة سجلات من بين السجلات العشرة احتوت على أسماء شهداء جبل عجلون، علما بأن عدد الوثائق أو القضايا الواردة في تلك السجلات يزيد على ثلاثة آلاف قضية، توزعت على أكثر من 150 قرية تابعة لقضاء عجلون، تلك القرى التي قدمت أبناءها لخدمة الجيش العثماني، بعد صدور قانون "أخذ عسكر" في "27 صفر 1304هـ/1886م"[14]، وهذا ما أكّده "نجيب أفندي الشريدة" في مقالة في جريدة "المقتبس" أن قرى عجلون كانت تقدم طابورًا ونصف من العسكر وحدها، بينما بقية الألوية في لواء حوران لا تقدم مثل هذا العدد الكبير.

وبعد مراجعة القضايا الواردة في السجلات الشرعية كلّها، لم يعثر إلا على عشرين اسمًا من أسماء الشهداء الذين استشهدوا في ساحات المعارك مع الجيش العثماني، أفصحت عنهم السجلات بحكم رفع زوجاتهم أو شقيقاتهم شكاويهن للمحكمة من أجل حصر الإرث، والحصول على حقوقهن الشرعية.

أما السجلات التي وردت فيها أسماء الشهداء وأسماء زوجاتهم أو شقيقاتهم، فهي:

أولا: أسماء الشهداء في سجل قيودات الإعلامات لمحكمة إربد الشرعية 1328هـ - 1333هـ/ 1910-1915م:

1. "محمد بن موسى بن خليل الجوارنة" من قرية عنبة، وزوجته "صبحة بنت حسين الحامد بني خلف " من قرية عنبة.
2. "صالح بن محمد الطالب الجراح"من قرية المزار، وزوجته " فضية بنت محمود الطاهات" من قرية المزار.
3. "عطية بن سلامة أبو قاسم القواسمة" من قرية حكما، وزوجته "فُضة بنت فارع الصالح" من قرية حكما.
4. "فرحات بن حسين الفرحات" من قرية كفرنجة، وشقيقه "محسن الحسين الفرحات الفريحات".
5. "صالح بن خليل الأحمد العمري "من قرية حبكا، وزوجته" رشدة بنت علي الحسين" من قرية حبكا.
6. "محمد بن حسن المحمد الناصر "من قرية عنجرة، وشقيقته" فُضة بنت حسن المحمد الناصر" من قرية عنجرة.

ثانيا: أسماء الشهداء في سجل قيودات الإعلامات لمحكمة عجلون 1329هـ/1911م:

1. "عبد الحليم بن علي بن مسعود "المساعدة" من قرية إزمال، وزوجته " ظريفة بنت محمود " من قرية إزمال.
2. "أحمد بن علي بن محمد البطران" من قرية كفر سوم، شقيقه "إبراهيم بن علي بن محمد البطران ".

ثالثا: أسماء الشهداء في سجل محكمة عجلون الشرعية 1336هـ/1918م:

1. "محمد بن عثمان بن أحمد العمري" من قرية عنبة، وزوجته "وضحة بنت عبد الرحمن بن عبد الرازق العمري" من قرية عنبة.

2. "عبد الله بن يوسف بن عبد الله بني طعان "الطعاني" من قرية بيت راس، وشقيقه " محمد بن يوسف بن عبد الله بني طعان " من قرية بيت راس.
3. "محمد بن خطار بن محمد القديسات "من قرية سوم "الشناق"، وولداه "فرحان وحمده" من قرية سوم "الشناق".
4. "أحمد بن عبد الله المنصور الغوانمة" من قرية سحم الكفارات، وزوجته "فاطمة بنت محمد بن حسين الغوانمة"، من قرية سحم الكفارات.
5. "محمد بن عجاج بن عودة المفرج" من قرية جديتا، وزوجته "صبحة بنت محمد بن موسى السليمان" من قرية جديتا.
6. "عبد القادر بن احمد بن يوسف الخطيب" من قرية كفر يوبا، وزوجته "وزنة بنت يوسف بن حسين القطايشة" "القطيشات"، من قرية كفر يوبا.

رابعا: أسماء الشهداء في سجل قيودات محكمة عجلون الشرعية 1921-1924م:

1. "محمد بن سليمان العبيد الله" من قرية إيدون، وزوجته "حاجة بنت عبد الله الزقيبة"، من قرية إيدون.
2. "علي بن عبد الله بن أحمد" من قرية سحم الكفارات، وزوجته "غزيل بنت محمد بن علي"، من قرية سحم الكفارات.
3. "محمد بن حمد العبد الحليم" من قرية الصريح، وزوجته "حسنا بنت علي الحسين"، من قرية الصريح.
4. "محمد بن عوض بن مصطفى" من قرية الخريبة، وزوجته "نورة بنت موسى بن عبد اللطيف" من قرية الخريبة.
5. "موسى بن يوسف البكر" من قرية حوارة، وزوجته " عليا بنت محمود السليمان"، من قرية حوارة.
6. "حسين بن محمد بن عبد العزيز" من قرية كفر أسد، وزوجته "فاطمة بنت مصلح بن أحمد الشّعار"، من قرية كفر أسد.

أما الدراسات السابقة التي اهتمت بأسماء شهداء جبل عجلون في حروب الدولة العثمانية في البلقان وبلغاريا والبحر الأسود واليونان من خلال دراسة الوثائق مباشرة، فهي دراسات قليلة، نذكر منها:

– الدراسة التي قدمها "عليان الجالودي" بعنوان "قضاء عجلون 1864-1918م"، وهي عبارة عن رسالة ماجستير قدمت في قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعة الأردنية سنة 1990 م، ثم نشرت ضمن منشورات لجنة تاريخ الأردن، وتحت العنوان نفسه، سنة 1999م، وهي أول وأهم دراسة في سجلات المحاكم الشرعية عن منطقة قضاء عجلون في أواخر الدولة العثمانية، ودراسته كانت سببا من أسباب اهتمامنا في الوصول إلى الوثائق بعينها، للكشف بشكل حيّ عن أسماء الشهداء والشهود الذين ظهرت أسماؤهم في سجلات المحكمة، والحقيقة أن الجالودي ذكر معظم أسماء الشهداء، لكنه لم يهتم بقضاياهم بشكل حي ومباشر من خلال إبراز الوثيقة إلى العلن.

– دراسة "هند غسان أبو الشعر"، "إربد وجوارها (ناحية بني عبيد)"، وهي رسالة دكتوراه قدمت في قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعة الأردنية، سنة 1994م، ونشر الكتاب في جامعة آل البيت سنة 1995م، بمسمى: "إربد وجوارها، ناحية بني عبيد(1850-1928م)"، أتت أبو الشعر على سياسة الدولة العثمانية وإدارتها لملف التجنيد الإجباري، واستعرضت العديد من أسماء الشهداء في جبل عجلون للاستدلال على مشاركتهم في تلك الخدمة في حروب الدولة العثمانية في البلقان، وهي أيضا لم تهتم، بحكم طبيعة البحث، بإبراز الوثائق الحية التي تتحدث عن الشهداء ومصيرهم، وكذلك الشهود الذين شاركوا الشهداء في تلك الحروب.

– وأخيرا الدراسة التي أنجزها الباحث "أيمن الشريدة"، والتي تحمل العنوان: "ناحية الكورة في قضاء عجلون 1864-1918م"، وهي رسالة ماجستير قدمت في قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعة الأردنية، ونشرت فيما بعد تحت العنوان نفسه، بدعم من وزارة الثقافة الأردنية سنة 1997م، وقد اهتمت دراسة الشريدة بجغرافية المنطقة، وعالجت النواحي الإدارية والاجتماعية والاقتصادية، ولم تظهر اهتمامات الباحث الشريدة بأسماء شهداء جبل عجلون، دون أن يتعامل مباشرة مع نصوص الوثائق، إلا في جزء يسير من دراسته وقعت في هامش (ص 86)، وجاء على ذكر بعض أسماء شهداء ناحية الكورة في حروب الدولة العثمانية في البلقان، وذلك أثناء حديثه عن الخدمة العسكرية التي عمت قرى ناحية الكورة، مثل عنبة، وكفر عوان، وجديتا، وإزمال، وخنزيرة، وكفر أبيل، وبيت إيدس، وباقي القرى الأخرى.

وثيقة رقم (1)[15]

كشفت هذه الوثيقة استشهاد "**محمد بن عثمان بن أحمد العمري**" وهو من سكان قرية عنبة، والذي توفي في "دار السعادة"، وهو الاسم الرسمي لعاصمة الدولة العثمانية "إستنبول"

بتركيا، حيث كان يؤدي واجب الخدمة العسكرية المقدسة في حروب الدولة العثمانية في البلقان واليونان، وقد ظهر مصطلح "الخدمة العسكرية المقدسة" دلالة على الانخراط في الجهاد المقدس في أرض الروم، كما بينت الوثيقة أن الذي قام بتعريف المحكمة بوفاة "محمد بن عثمان العمري" هو الشيخ "صالح بن عقيل بن عباس الموسى الجوارنة" مختار قرية عنبة، حيث أقر أمام المحكمة أن الشهيد سيق إلى الخدمة العسكرية المقدسة منذ ست سنوات من تاريخ الوثيقة في سنة 1330هـ/1912م"، وتوفي منذ أشهر في "دار السعادة"، وانحصر إرثه الشرعي بوالدته "سعده بنت عبد الرزاق بن عبد الله النابلسي"، وبزوجته "وضحة بنت عبد الرحمن بن عبد الرازق العمري" وبأولادها "فاطمة وأحمد" القاصرين.

وثيقة رقم (2) [16]

كشفت الوثيقة التاريخية المهمة استشهاد **"عبد الله بن يوسف بن عبد الله بني طعان "الطعاني"** من أهالي وسكان قرية بيت راس، أحد أبناء الأردن في ولاية "أدرنه" أثناء تأدية واجبه في الخدمة العسكرية مع الجيش العثماني، وتبين هذه الوثيقة الدعوى التي قدمت إلى المحكمة من قبل صاحب الاستدعاء الرجل الكامل "محمد بن يوسف بن عبدالله بني طعان الطعاني" شقيق الشهيد، ومعه المدعى عليه "محمد بن يوسف بن علي سونكر" من قصبة إربد، وتم تعريفهم جميعا أمام المحكمة من قبل: "بركات بن عبد الحليم بن أحمد بن طعان الطعاني"، و"ذياب بن محمد بن حسن الشوحة" وكلاهما من أهالي وسكان قرية بيت راس، وتتضمن دعوى لـ "محمد الطعاني": أن لشقيقه "عبد الله" مبلغا من المال قدره مائة قرش (قرضا شرعيا)، استقرضها منه "محمد بن سونكر" قبل وفاته، وأن شقيقه عبد الله توفي منذ ثلاث سنوات في "ولاية أدرنة" أثناء خدمته العسكرية مع الجيش العثماني في حروبه في البلقان واليونان، وهو الأمر المهم الذي كشفت عنه هذه الوثيقة، وشهد بوفاة "عبد الله الطعاني" كل من: عبد الرحيم بن أحمد بن عبد العزيز بني طعان "الطعاني" وفارس بن محمد بن حسن الشوحة وكلاهما من سكان وأهالي قرية بيت راس، أثبتا في شهادتهما وفاة "عبد الله" في "ولاية أدرنة" أثناء خدمته في السلك العسكري العثماني، ووفق قرار المحكمة، انحصر إرث الشهيد في والدته "فضة بنت مفلح بن زاغان" من عشيرة بني صخر.

وثيقة رقم (3)[17]

تتناول الدعوى المقدمة إلى محكمة عجلون من زوجة الشهيد **"محمد بن سليمان العبيد الله"** الحرمة البالغة العاقلة "حاجة بنت عبد الله الزقيبة" من أهالي وسكان قرية إيدون التابعة لقضاء عجلون، وقد قام بالتعريف بالمرأة وحالتها الرجل الرشيد العاقل "أحمد بن عبد الله

الناصر" من أهالي وسكان قرية إيدون، وأدلى بشهادته بأن هذه المرأة "حاجة الزقيبة" كانت أولا زوجة "محمد السليمان العبيد الله" من أهالي وسكان قرية إيدون، بعقد شرعي صحيح، ومنذ أربع عشرة سنة من تاريخ هذه الدعوى المؤرخة بـ"1340هـ"، توجه زوجها "محمد بن سليمان العبيد الله" إلى تأدية الخدمة العسكرية مع جيش الدولة العثمانية "التركية"، ومن تلك الأيام انقطع خبره ولم يحضر من جهته ما يدل على حياته، وعاد رفقاؤه الذين شاركوه في حروب الدولة العثمانية في البلقان واليونان، وأخبروا بأنهم تركوه مريضا وتحت خطر عظيم في الخستخانة، وأشار المدعي: "أنه ومنذ أربعة عشر شهرا، لما ضاق الحال على هذه الحرمة الحاضرة لشدة احتياجها، وتوافقت معها على مهر قدره خمسة آلاف قرش من العملة الرائجة، المقبوضة بيدها أربعة آلاف قرش، والمتأخر ألف قرش، أجريت عقد نكاحي عليها على ظني أن "محمد" المذكور ليس هو بقيد الحياة، ودخلت بها وهي الآن حبلى مني، وفي هذه الأيام منعت نفسها عني لأسباب لا أعلمها، أطلب أمرها باتباعي، وسؤالها عن ذلك، سأل المدعى عليها "حاجة بنت عبد الله الزقيبة" المذكورة عما ادعاه، فأجابت قائلة: "إن دعوى أحمد هذا المدعي صحيحة، ولكن لما جرى عقد نكاحي عليه كان لا بد وأن آخذ إذن من المحكمة الشرعية، وأسباب عدم إطاعتي له أنني بهذه الأيام سمعت من الثقاة أن زواجي به هو مخالف إلى الشرع الشريف، حيث أنه لم يفسخ عقد نكاحي من زوجي الأول "محمد السليمان"، أطلب الآن التفريق بيني وبين زوجي "احمد" هذا الحاضر، كون زوجي الأول "محمد السليمان" لم يتحقق ولم يثبت موته، وعليه أصدرت المحكمة قرارها بفسخ عقد زواجهما، وذلك يوم السبت 17 ربيع الثاني 1340هـ الموافق 1921م.

وثيقة رقم (4)[18]

تبين الدعوى المقدمة من زوجة الشهيد "**علي بن عبد الله بن أحمد**" من أهالي وسكان قرية "سحم الكفارات"، الذي استشهد في البحر الأسود في حروب الدولة العثمانية، الحرمة البالغة "غزيل بنت محمد بن علي" من أهالي وسكان قرية "سحم الكفارات"، التابعة لقضاء عجلون، وقد عرّف بها كل من : "خالد الدلقموني"، كاتب مفردات القضاء، و"عثمان بن صالح الدلقموني"، وكلاهما من أهالي وسكان إربد.

وبيّنت الدعوى أن "غزيل" كانت متزوجة من "علي بن عبد الله بن أحمد" من أهالي وسكان قرية سحم الكفارات، والتحق بالخدمة العسكرية المقدسة مع الجيش العثماني، وذلك قبل سبع سنوات من تقديم هذه الدعوى إلى المحكمة، والمؤرخة بـ"سنة 1338هـ /1920م"، وقد علمت الزوجة بوفاة زوجها عن طريق شهادة "محمد بن عبد الله بن محمود" من أهالي وسكان قرية سحم الكفارات، حيث شهد: أن "علي بن عبد الله بن أحمد"، كان يخدم خدمته العسكرية

مع الجيش العثماني في البحر الأسود، وتوفي ودفن هناك، وكانت وفاته سببا لـ"غزيل" من أجل فسخ عقد زواجها منه، وعقد زواجها على "مفلح بن مصطفى بن محمد" من أهالي وسكان قرية سحم الكفارات، وجرى العقد بحضور مختار قرية سحم "محمد المحمود ومحمد عبد الله المحمود" على مهر مقداره ثلاثة آلاف قرش.

وثيقة رقم (5)[19]

كشفت عن الدعوى المقدمة من زوجة الشهيد "**محمد بن حمد العبد الحليم من قرية الصريح**" الذي استشهد في حروب الدولة العثمانية عام 1914م، الحرمة "حسنا بنت علي الحسين" من أهالي وسكان قرية الصريح، وتم تعريفها لدى المحكمة من قبل "حامد بن احمد الطه" و"الحاج نايف بن محمود الياسين"، وكلاهما من سكان وأهالي قرية الصريح، حيث ادعت "حسنا بنت علي الحسين" أنها تزوجت من "محمد بن حمد العبد الحليم" من قرية الصريح منذ عشر سنوات من تاريخ تقديم هذه الدعوى بتاريخ 5 جمادي الاولى سنة 1334هـ الموافق 1921م، وجاءها منه ولد وأسمته "أحمد"، وادعت ان زوجها سافر وتركها بلا نفقة ولا معيل هي وابنها، والتحق بالخدمة العسكرية مع الجيش العثماني، ولم تعلم عن حياته أو مماته شيئًا، وطلبت من المحكمة فسخ عقد زواجها منه، وقدمت شاهدين على دعواها وهما: خليفة بن محمود الحسين، وعبد القادر بن محمود الحسين، وكلاهما من قرية الصريح، وحكم لها القاضي بفسخ عقدها. والوثيقة لا تشير إلى مكان وفاة "محمد العبد الحليم" ولا إلى مكان خدمته العسكرية مع الدولة العثمانية، ومع ذلك تبقى الوثيقة في غاية الأهمية لأنها كشفت عن اسم "محمد بن حمد العبد الحليم" والتحاقه بالخدمة العسكرية العثمانية، والوثيقة لم تجزم بوفاته وإنما غيابه وعدم عودته إلى بلدة الصريح.

وثيقة رقم (6)[20]

كشفت الوثيقة، وهي عبارة عن شهادة إثبات وفاة بحق الشهيد "**محمد بن عوض بن مصطفى من قرية الخريبة**"، عن معلومات تاريخية قيمة ومفيدة، وهي أن الحرمة البالغة العاقلة "نورة بنت موسى بن عبداللطيف" من أهالي وسكان قرية الخريبة، التابعة لقضاء عجلون، تقدمت بدعوى إلى المحكمة من أجل حصل إرث زوجها المتوفى في الخدمة العسكرية مع جيش الدولة العثمانية، وقد أشارت زوجة الشهيد إلى أن زوجها "محمد بن عوض بن مصطفى" التحق بالخدمة العسكرية مع الجيش العثماني قبل خمس سنوات من تقديم هذه الدعوى المؤرخة بـ "5 ذي الحجة 1337هـ"، وشهد "سعود بن أسعد النابلسي" المقيم في قرية الخريبة بوفاة زوجها في الخدمة العسكرية، وحضور جنازته ودفنه، لكنه لم يشر في الوثيقة إلى مكان وفاته ودفنه.

وتفيد الوثيقة أن "سعود بن أسعد النابلسي" كان مجندا في الخدمة العسكرية مع جيش الدولة العثمانية، وممن اشترك في حروب البلقان مع جيش الدولة العثمانية، وكتب له النجاة وعاد إلى قريته الخريبة سالما معافا.

وثيقة رقم (7)[21]

تشير إلى الدعوى المقدمة من زوجة الشهيد "**صالح بن محمد الطالب (الجراح) من قرية المزار**" الذي استشهد في دمشق اثناء تأديته واجب الخدمة العسكرية في الجيش العثماني سنة 1328هـ الموافق 1910م، الحرمة السيدة "فضية بنت محمود الطاهات" من أهالي قرية المزار، لدى محكمة إربد الشرعية للحصول على ميراث زوجها "صالح الطالب"، الذي التحق بالخدمة العسكرية في الجيش العثماني من أجل الحرب في البلقان واليونان، وبلغها وفاة زوجها في شهر تموز سنة 1328هـ الموافق 1910م، وأن لزوجها في ذمة "علي بن عبد الله الديري" مبلغا من المال مقداره أربعة ريالات مجيدي، كان استقرضها من زوجها.

وتكشف الوثيقة عن الشهود الذي رأوا الشهيد مريضا وميتا في الخستخانة في حي الحميدية من مدينة دمشق، وحضروا وفاته ودفنه، وهم: حسن بن يوسف الكردي، من أهالي دمشق (الشام) وعيسى بن موسى العيسى، من أهالي قرية المزار، وعند القسم أمام المحكمة الشرعية في إربد، شهد "حسن بن يوسف الكردي" أن المدعو "عيسى بن موسى العيسى" جاءه ضيفا في الشام، وبعدما أقام عنده ثلاثة ايام، أخبره في اليوم الثالث بأنه مات من أهل قرية المزار "صالح ابن محمد الطالب" في الخستخانة في حي الحميدية من دمشق، وذهب مع "عيسى العيسى" إلى الحميدية فلم يجدوا الميت، ثم ذهبوا إلى جنينة "حي البرامكة في الشام"، فوجدوا المغسّلين يغسلون الميت "صالح" ودفن هناك، بينما يشير الشاهد"عيسى بن موسى العيسى" وهو من أهالي المزار، إلى أنه نزل ضيفا في الشام على "أبو عزو حسن بن يوسف الكردي"، فوجد "صالح الطالب" مريضا ومات في اليوم التالي، ودفن هناك، والوثيقة تتضمن أسماء وأخبارا في مجالات أخرى.

وثيقة رقم (8)[22]

دعوى رفعت للمحكمة من قبل السيدة الحرمة "فضة بنت فارع الصالح" من سكان وأهالي "كفر يوبا" زوجة "الشهيد عطية بن سلامه أبو قاسم القواسمه" من قرية حكما، الذي استشهد في اليونان سنة 1330هـ الموافق 1912م، وذلك للحصول على ميراثها من أموال زوجها، حيث بينت الدعوة أن زوجها "عطية بن سلامه أبو قاسم" التحق جنديا بالخدمة العسكرية المقدسة مع جيش الدولة العثمانية، ووصل خبر نعيه واستشهاده إلى زوجته، وبينت الوثيقة أن الشهيد كانت

خدمته في محاربة اليونان، وكان معه في الخدمة العسكرية وفي حرب اليونان ممن كتب الله لهم النجاة والعودة إلى ديارهم: "خلف بن محمد العبد اللطيف" من قرية كفر يوبا و"نجيب بن محمود الحمد" من قرية كفر يوبا وعليان بن محمد العبد اللطيف" من قرية كفر يوبا، وقد شهدوا في محكمة إربد الشرعية: بأنهم كانوا يخدمون العسكرية مع الجيش العثماني في مقاطعة "بانيه" اليونانية، ومعهم الشهيد "عطية أبو قاسم"، من قرية حكما، ووقعوا، وفق شهادتهم، في أسر القوات اليونانية، وحملوهم إلى إحدى الجزر التي لم يعرفوا اسمها، والتي توفي فيها "عطية أبو قاسم"، وحملوه وقبروه في الجزيرة في شهر رمضان من سنة 1330هـ/1912م".

وفي الوثيقة معلومات وأحداث وأسماء بالغة الأهمية في مجالات أخرى تستحق الدراسة.

وثيقة رقم (9)[23]

تشير إلى دعوى قضائية مقدمة من زوجة الشهيد "عبد الحليم بن علي بن مسعود (المساعدة)" من أهالي وسكان قرية إزمال، المدعوة "ظريفة بنت محمود"، من أجل الحصول على حقها في ميراث زوجها، الذي التحق جنديا بالخدمة العسكرية المقدسة مع الجيش العثماني، حيث شارك في حرب الدولة العثمانية في بلاد اليونان ووقع أسيرا مع مجموعته بقبضة القوات اليونانية، ومات هناك سنة 1333هـ/1912م. وكشفت الوثيقة عن أسماء رجلين كانا في الخدمة العسكرية برفقة الشهيد، حاربا معه في بلاد اليونان وعادا سالمين إلى بلادهم، وقد شهدا في المحكمة بوفاة الشهيد "عبد الحليم بن علي بن مسعود المساعدة" وهما: "مرعي بن بحر بن مرعي بن مصلح" من أهالي وسكان قرية دير أبي سعيد، و"طالب بن موسى الداوود" من أهالي وسكان قرية تبنة. وكلاهما من تبعة الدولة العلية العثمانية، وجاءت شهادة أحدهما بـ"استشهاد عبد الحليم بن علي بن مسعود" في اليونان على النحو التالي:

"أشهد لله تعالى العظيم، أن زوج هذه المدعية، وأشار اليها في المجلس، هو "عبد الحليم بن علي بن مسعود (المساعدة)" من أهالي وسكان قرية "زمال" المذكورة أعلاه، كنت أنا وإياه بالخدمة العسكرية الشاهانية، وحينما أخذونا عسكر اليونان أسرى إلى بلادهم، وضعونا في قصبة تسمى "قرنتوس" التابعة إلى بلاد اليونان، واستقمنا بها عشرين يوما، بوقتها "عبد الحليم بن علي" المذكور أعلاه أصابه مرض شديد أخذوه إلى "الخستخانة"، واستقام بها مريضا ثمانية أيام وتوفي، وحين وفاته أحضرونا إلى عنده، وحملناه من "الخستخانة" وأحضروا إمام العسكر الذي كان أسيرا معنا، غسله وكفنه وصلينا عليه وحملناه إلى المدفن ودفناه بأيدينا"، وذلك من مدة سنتين، وقال كل واحد منهم أعلم ذلك، وأشهد به شهادة شرعية بناء على موافقة شهادتهما هذه الدعوة من المدعية لفظا ومعنى، ولم يبد طعنًا شرعيًا في حق الشاهدين المذكورين أعلاه، بودر لتزكيتهما سرا من المحل المنسوبين اليه فزكيا من كل من "كريم بن حسين بن مرعي"

و"جبرين بن مرعي بن مصلح"، من أهالي وسكان القرية المذكورة بموجب الشفعة المنشورة المحفوظة في هذه المحكمة، ومن تبعة الدولة العلية المؤيدة العثمانية، ثم تزكيا علنا بالمواجهة من كل من "علي بن أحمد بن محمد الدرويش" و"سليمان بن أحمد بن محمد الدرويش"، كلاهما من تبعة الدولة العلية العثمانية، المشار إليها التزكية الشرعية، فعليه حكم بصحة ثبوت وراثة "عبد الحليم" المتوفى المذكور أعلاه، بوالده "علي بن مسعود"، ووالدته "حمدة بنت أحمد"، وزوجته "ظريفة بنت محمود الأحمد".

تاريخ الدعوة 21 جمادي الثاني 1332هـ/1914م

وثيقة رقم (10)[24]

فرحات بن حسين الفرحات من قرية كفرنجة

تشير الوثيقة إلى أن الشهيد "فرحات بن حسين الفرحات" "الفريحات" من سكان وأهالي قرية كفرنجة، التحق بالخدمة العسكرية في الجيش العثماني للمشاركة في حروب الدولة العثمانية في مناطق اليونان والبلقان، وتؤكد الوثيقة من خلال الشهود التالية أسماؤهم، بأن "فرحات بن حسين الفرحات" استشهد اثناء تأديته للواجب العسكري المقدس، ولم يحدد الشهود مكان استشهاده، والشهود هم: "عزمي بن مفلح الفلاح"، و"أحمد بن علي الحسين" وكلاهما مسلمان من سكان قرية كفرنجه، وأشارت الوثيقة إلى أن شقيق الشهيد "فرحات" واسمه "أحمد بن حسين الفرحات" كان يخدم في سلك الخدمة العسكرية العثمانية، وهذا يعني أن اثنين من نفس البيت والأسرة يخدمون بالجيش العثماني، وأظهرت الوثيقة أسماء زكت الشهود في المحكمة: "محمد العبد الفارس"، و"شلاش بن أسعيد الشريدة".

وثيقة رقم (11) [25]

تتناول الدعوى التي تقدم بها "إبراهيم بن علي بن محمد البطران" من سكان وأهالي قرية "كفر سوم" التابعة لقضاء عجلون التابعة للدولة العلية المؤيدة العثمانية، والدعوى بحق مأمور الشعبة العسكرية في قضاء عجلون "علي هاشم أفندي بوزباشي"، وذلك للنظر في أمر استشهاد شقيقه "أحمد بن علي بن محمد البطران"، من أهالي وسكان قرية كفر سوم، وقد قام بتعريفه لدى المحكمة كل من: "محمد بن سعد بن علي الفندي" و"سلامة بن محمد بن عبد اللطيف العكش"، كلاهما من قرية وسكان "كفر سوم".

وتبين الوثيقة حصر إرث أملاك الشهيد "أحمد البطران" الذي التحق بالخدمة العسكرية لدى الجيش العثماني، وتبين أنه توفي في اليوم التاسع من شهر كانون الأول من سنة 1329هـ/1911م، في خستخانة عكا، أثناء تأديته واجب القتال إلى جانب الجيش العثماني، وهو

من الشهداء الذين لقوا حتفهم في سبيل الله، وفي سبيل الدفاع عن الأمة العربية والإسلامية. وتتضمن الوثيقة تفصيلات وأسماء في غاية الأهمية.

وثيقة رقم (12) [26]

تتناول الدعوى التي تقدمت بها بتاريخ 20 جمادي الأولى 1333هـ الموافق 1916م الحرمة العاقلة البالغة المسلمة العثمانية "رشدة بنت علي الحسين" من أهالي قرية حبكا، بحق المدعى عليه "علي بن عبدالله الديرواي" المسلم العثماني من قصبة إربد، والحرمة معرفة من قبل "مصطفى بن محمود الأحمد" و"فلاح بن مفلح الأحمد" وكلاهما مسلمان عاقلان عثمانيان من أهالي قرية حبكا، ومضمون الدعوى حصل إرث ومطالبة بحق زوجها الشهيد "صالح بن خليل الأحمد العمري" الذي استشهد في "صربيا" في أموال أودعها لدى المدعى عليه، وكان صالح وفق اعتراف زوجته وإثباتات الشهود قد توجه إلى الخدمة العسكرية في الجيش العثماني، وتوفي حسب الوثيقة في "طوشة الروملي من بلاد البلغار" كما وردت على ألسنة الشهود أنه استشهد في "صربيا" وهو الأسلم والأصوب، وهو ما يعنينا من أمر هذه الوثيقة، وقد أثبتت المحكمة أقوال الشهود الذين شاركوا مع الشهيد في حروب الجيش العثماني في صربيا.

شهادة "محمد بن محمد الحسين": "وشهد غبّ الاستشهاد بالانفراد بوجه المتداعيين بقوله: "أشهد لله العظيم أن "صالح بن خليل" من أهالي قرية حبكا توفي سنة حرب اليونان في "الصرب"، ونحن نحارب في "بلاش" مع الصرب جاءته طلق ومات بأرضه ودفنته أنا وبقية العسكر".

كما شهد "عبد الرحمن بن علي المحمد": "وشهد غُبّ الاستشهاد الشرعي بالانفراد بوجه المتداعيين بقوله: "أشهد لله العظيم أننا كنا في الحرب أنا و"صالح بن خليل" من حبكا وبقية جماعتنا في محاربة الصرب في قصبة "بلاش"، ومات "صالح بن خليل" على إثر طلق جاءته من الصرب ومات لساعته ودفناه في السهل من مدة ثلاث سنوات".

وثيقة رقم (13) [27]

تحوي هذه الوثيقة الدعوى التي تقدمت بها السيدة "صبحة بنت حسين الحامد من عشيرة بني خلف" بتاريخ 20 جمادي الآخرة 1332هـ/1914م، إلى محكمة إربد الشرعية لحصل إرث أملاك زوجها الشهيد "محمد بن موسى بن خليل الجوارنة" وكلاهما من قرية عنبة، ومن أتباع الدولة العلية العثمانية، وكانت الشكوى بحق "يعقوب بن موسى بن خليل الجوارنة" شقيق الشهيد "محمد"، وطالبت بحقها في إرث زوجها الذي توفي في حرب الدولة العثمانية في بلاد بلغاريا.

وقدر ورد النص التالي في الوثيقة: "حضرت المرأة العاقلة البالغة "صبحة بنت حسين بن حامد القاسم"، وادعت على الحاضر معها في المجلس هو "يعقوب بن موسى ابن خليل الجوارنة"، العاقل البالغ كلاهما من أهالي وسكان قرية عنبة التابعة للقضاء المذكور المعرفان بتعريف كل من "حسن بن حامد بن قاسم" من أهالي وسكان القرية المذكورة و"محمد بن أحمد بن عودة الله" من أهالي وسكان قرية المزار، والجميع من تبعة الدولة العلية المؤيدة العثمانية التعريف الشريف الشرعي النافي لأسباب الجهالة شرعا مقررة بدعواها عليه ومشيرة بخطابها إليه قائلة بصريح لفظه الشفاهي المعتبر شرعا أن بعلي "محمد بن موسى بن خليل الجوارنة" من أهالي القرية المذكورة، شقيق هذا المدعى عليه المتوفى في محاربة البلغار، منذ سنتين أعطاني جميع قطعة الأرض المحتوية على ثلاث عروق زيتون من أصل مهري المقدم عليه، ويحدها بتمامها قبلة العطل، وشرقا أرض سليخ، وشمالا وغربا الحرش، وجميع كرم العنب الكائن في أرض الديس، ويحده بتمامه قبلة ملك "عبد الرحيم بن محمد الخليل"، وشرقا أرض الحرش، وشمالا "عبد الله بن شبلي الخليل"، وغربا "محمد بن حسين الأحمد"، المقومات علي بثمن قدره "عشرة ليرات فرنساوية"، ووضعت يدي عليهما، والآن شقيق بعلي هذا المدعى عليه رضي بذلك.

وعليه طلب من المدعية المذكورة بينة شرعية تشهدها على وفق مدعاها في حضرة كل من "عبد القادر بن حامد بن قاسم الخلف" من أهالي وسكان القرية المذكورة، و"صالح بن محمد بن مصلح الورش" من أهالي وسكان قرية المزار، وكلاهما من تبعة الدولة العلية العثمانية، المشار إليها، واستشهدتهما بذلك، فشهدا لدى الشرع الشريف الأنور على التعاقب والانفراد، واحدا بعد واحد، قائلا كل واحد بمفرده: "أشهد لله تعالى العظيم، أن زوج هذه المدعية، وأشار إليها في المجلس، هو "محمد بن موسى بن خليل اليعقوب" من أهالي وسكان قرية عنبة، كنت أنا وإياه في خدمة العسكرية الشاهانية في "قصبة إسكاجة" التابعة إلى ولاية "أدرنة"، ولما خرجنا إلى محاربة البرغال (البلغار) واشتد الحرب بيننا، أصابته رصاصة في صدره خرجت من ظهره، ووقع حالا قتيلا على الأرض، وبقي طريحا، وذلك منذ سنتين وكسور، وقال كل واحد منهما أعلم ذلك وأشهد به شهادة شرعية بناء على موافقته شهادتها هذه المدعوة المدعية لفظا ومعنى، ولم يبد طعنا شرعيا بهما، بودر بتزكيتهما سرا من المحل المنسوبين إليه، فزكيا كل من "صالح بن عقيل بن عباس الجوارنة"، و"حسن بن حامد بن قاسم الخلف"، و"عبد العزيز بن طالب المصلح بن عمرو"، و"إبراهيم بن عبد الرحيم بن محمد المحمود"، من أهالي وسكان القرية المذكورة".

الغريب أن هذه الدعوة منقطعة وغير كاملة، مما حرمنا من كثير من محتوياتها، لكنها أدت الغرض المطلوب في الكشف عن الشهود الذين شهدوا على استشهاد "محمد بن موسى بن خليل الجوارنة" في بلغاريا.

وثيقة رقم (14) [28]

الوثيقة عبارة عن شهادة إثبات وفاة بحق "محمد بن خطار بن محمد القديسات" من أهالي وسكان قرية سوم الشناق، التابعة لقضاء عجلون، أثناء خدمته العسكرية مع الدولة العثمانية وحضر المعرفون إلى المحكمة للإدلاء بشهادتهم والتعريف بالمتوفى، وهم:

1- محمود بن المحيلان بن منصور المرشد "المراشدة" مختار قرية سوم.

2- الحاج سالم بن الحاج إبراهيم بن مصطفى الموسى من أهالي وسكان قرية إيدون؛ شهدوا: أن "محمد بن خطار بن محمد القديسات" من أهالي وسكان قرية سوم، توفي في سنة 1331هـ الموافق لسنة 1913-1914م، حيث كان في الخدمة العسكرية مع الجيش العثماني، وتوفي في مستشفى "كليبوني" وهو من ملحقات الدولة العلية العثمانية، والوثيقة لا تشير إلى سبب وفاته.

وانحصر إرث الشهيد في ولده الصغير "فرحان بن محمد بن خطار"، وبنته الصغيرة "حمدة بنت محمد بن خطار"، وليس له وارث شرعي سواهما، حررت هذه القضية بتاريخ 25 رجب 1336هـ الموافق 1918م.

وثيقة رقم (15) [29]

شهادة إثبات وفاة الشهيد "أحمد بن عبد الله المنصور الغوانمة" من أهالي وسكان قرية سحم الكفارات التابعة لقضاء عجلون، الذي توفي أثناء خدمته العسكرية مع الدولة العثمانية، وذلك لغايات حصر إرث، وقد قام الشهود بالتعريف في حالة الوفاة، وهم:

1- فارس أفندي بن محمد بن مصطفى الجيرودي.

2- محمد علي أفندي بن محمد بن سعدون آغا.

وكلاهما من أهالي وسكان قرية سحم الكفارات التابعة لقضاء عجلون، إذ شهدوا لدى مهحكمة عجلون الشرعية بأن "محمد المنصور الغوانمة" توفي منذ سنة وشهرين تقريبا أثناء تأديته لواجب الخدمة العسكرية المقدسة في حروب الدولة العثمانية في بلاد البلقان واليونان، وقد استخدم جنديا في "صنجك خان" ولم تحدد الوثيقة سبب وفاته ولا مكان دفنه. وانحصر إرث الشهيد في زوجته "فاطمة بنت محمد بن حسين الغوانمة" وشقيقته "مُهجة"، وعمه "محمد بن حسن بن عبد الله الغوانمة".

وثيقة رقم (16) [30]

تبين الدعوى المقدمة من المرأة البالغة العاقلة "فضة بنت حسن المحمد الناصر" شقيقة الشهيد "محمد بن حسن المحمد الناصر"، وكلاهما من أهالي وسكان قرية عنجرة التابعة لقضاء عجلون، وتشير الدعوى إلى أن شقيق المدعية توفي أثناء أدائه الخدمة العسكرية مع جيش الدولة العثمانية، والمعرفون بها وبقضيتها: علي بن شريف الكردي "سربكجي أورمان" أي طواف أحراج عجلون، وحسين بن محمد المدلل "قولجي أورمان" طواف أحراج عجلون، حيث انحصر إرث المتوفى في زوجته "قطيفة بنت نهار الجديع" من أهالي وسكان كفرنجة، وفي شقيقيه "سليمان ومحمود" وفي شقيقتيه "لوزة وموزة"، وفي إخواته من أبيه "كلثوم وطروش"، ولإثبات دعواها قدمت الشهود "محمد بن سالم أبو ليمون"، و"محمود العكاشة"، ويظهر في الوثيقة اسم مختار قرية عنجرة "الشيخ خليل بن أحمد الناصر"، وأسماء أخرى.

وثيقة رقم (17) [31]

شهادة إثبات وفاة بحق الشهيد "محمد بن عجاج بن عودة الله المفرج" من أهالي وسكان قرية جديتا التابعة لناحية الكورة، أثناء خدمته العسكرية مع جيش الدولة العثمانية، وقد قدم الشهود التالية أسماؤهم إثبات صحة الوفاة، وهم:

1- الحاج يوسف بن أحمد بن منصور الرباعي إمام قرية جديتا.

2- فارع بن أحمد بن نمر بني ملحم من أهالي قرية جديتا.

وقد شهد أمام المحكمة بأن الشهيد سيق إلى الخدمة العسكرية المقدسة مع الجيش العثماني، وتوفي منذ ثلاث سنوات من تاريخ تقديم هذه الدعوى، والوثيقة لا توضح سبب وفاته ومكانها.

انحصر إرث الشهيد "محمد بن عجاج بن عودة الله المفرج" بوالدته "جلسة بنت صبح بن عرجاني" وبزوجته "صبحة بنت محمد بن موسى السليمان" وأولاده القصّر "يوسف ومحمد وعذرة وفاطمة". وقد حررت القضية بتاريخ 23 صفر 1336هـ الموافق 8 كانون ثاني 1918م.

وثيقة رقم (18) [32]

دعوى مقدمة من المرأة البالغة العاقلة "عليا بنت محمود السليمان" من أهالي وسكان قرية البارحة التابعة لقضاء عجلون، والمعرفة من قبل "فالح بن ظاهر المطلق" و"محمود بن محمد الحسن" وكلاهما من أهالي وسكان قرية البارحة، ومن الملة الإسلامية وعلى مذهب الشافعي، حيث ادعت "عليا بنت محمود السليمان" بأنها ومنذ ثلاث عشرة سنة تقريبا جرى عقد نكاحها

الشرعي في قرية البارحة على "موسى بن يوسف البكر" من سكان وأهالي قرية حوارة التابعة لقضاء عجلون، وكان مقدار المهر ألفين وخمسماية قرش، ودخل بزوجته الدخول الشرعي، وأن زوجها "موسى" سيق إلى الخدمة العسكرية لأجل إيفاء فريضة الجهاد المقدس مع الجيش العثماني، تاركا زوجته بدون معيل وبدون نفقة، كما أن رفقاءه الذين سيقوا معه للخدمة العسكرية رجعوا إلى أهاليهم سالمين، ولم يرجع زوجي معهم، وعليه فقد غلب الظن على وفاته أثناء حروب الدولة العثمانية في بلاد البلقان، وتكشف الوثيقة عن الحالة المأساوية التي عاشتها الزوجة من فقر وحرمان، مما دفعها إلى طلب فسخ زواجها من زوجها عن طريق المحكمة، وكان شاهدا القضية: "قاسم بن سليم الحسن"، و"زعل بن إبراهيم الصالح"، وكلاهما من قرية البارحة. حررت بتاريخ 21 ربيع الثاني 1339هـ /1921م.

وثيقة رقم (19) [33]

دعوى مقدمة من المرأة البالغة العاقلة "كامل الأوصاف" "فاطمة بنت مصلح بن أحمد الشعار" من أهالي وسكان قصبة إربد، من أجل إثبات شهادة وفاة زوجها الذي استشهد في جهاد الدولة العثمانية في البلقان واليونان، وهو "حسين بن محمد بن عبد العزيز" من أهالي وسكان قرية كفر أسد التابعة لقضاء عجلون، وكشفت الوثيقة عن المعرفين الذي قاموا بالتعريف بـ "فاطمة الشعار"، وهم: "عبد الله بن عبد العزيز البكر" من قرية كفر أسد، و"الحاج عيسى الغزواي بن شحادة المحمد" من أهالي وسكان قصبة إربد.

وأدليا بشهادتهما أن زوج "فاطمة بنت مصلح الشعار" سيق إلى الخدمة العسكرية مع الجيش العثماني، منذ أربع سنوات من تاريخ هذه الدعوى، وأن لها منه ولداً اسمه "عبد العزيز" وعمره عشر سنوات، وله ابنة واسمها "عزيزة" وعمرها ثماني سنوات، كما شهد "فواز الكليب العزام" من أهالي وسكان قرية كفر أسد، على وفاته أثناء خدمته العسكرية، وأنه ترك ميراثا مكوّنًا من: "خمس بقرات مع ستة رؤوس صغيرة من الغنم وكديشة وجحشة"، حررت الوثيقة بتاريخ 16 جمادي الأولى سنة 1338هـ /1920م.

وثيقة رقم (20) [34]

دعوى تقدمت بها المرأة العاقلة البالغة "وزنة بنت يوسف بن حسين القطايشة" أمام محكمة عجلون الشرعية بتاريخ 14 جمادى الأولى 1336هـ/ 25 شباط 1918 للمطالبة بنفقتها ونفقة أبنائها الصغار من زوجها "عبد القادر بن أحمد بن يوسف الخطيب" من أهالي وسكان قرية كفر يوبا، الدعوى بحق أشقاء "عبد القادر" وهم "أديب ويوسف ولدي أحمد بن يوسف الخطيب"، وكان المعرفون هم: "الشيخ أحمد بن حسين بن علي الردايدة"، و"الشيخ محمود بن محمد بن

قاسم القواسمة"، كلاهما من أهالي وسكان قرية كفر يوبا، ومن تبعة الدولة العلية المؤيدة العثمانية.

وادعت الزوجة "وزنة" أمام المحكمة بوجود شهود الأدلة أن زوجها سيق إلى الخدمة العسكرية المقدسة مع الجيش العثماني ليحارب معهم، كما ادعت بأنه لم يعد إلى دياره.

الخاتمة

كان لفرض قانون التجنيد الإجباري "أخذ عسكر" من قبل الدولة العثمانية سنة 1304هـ/1886م، دوره الكبير في تجنيد عشرات المئات من أبناء جبل عجلون في الجيش العثماني لتأدية واجب القتال في جبهات البلقان واليونان ما بين سنة 1914-1918م، وقد أسدل التاريخ صفحاته عن أسماء أولئك الذين استشهدوا في حروب البلقان، الأمر الذي جعل التعرف على مصيرهم أمرا عسيرا، بل بالغ التعقيد، وعليه فقد خلصت هذه الورقة البحثية إلى النتائج الآتية:

1- اعتبار سجلات المحاكم الشرعية في محكمة عجلون وإربد الشرعية مصادر تاريخية ذات قيمة علمية عالية، إذ حفظت الكثير من تواريخ الناس وأحوالهم، وأصبحت الوثيقة الرسمية الوحيدة التي نستطيع الوثوق بها والركون إليها في معرفة ودراسة أسماء الشهداء الذين ماتوا في أرض البلقان واليونان وغيرهما.
2- كشفت وثائق السجلات الشرعية عن عشرين اسماً فقط، كانوا قد استشهدوا في حروب البلقان، وهم الذين عنيت هذه الدراسة بهم.
3- أبرزت الوثائق أسماء زوجات الشهداء، وأبنائهم، وبناتهم، وشقيقاتهم، وأشقائهم، وآبائهم، وأمهاتهم، الأمر الذي منحنا فرصة أكبر ودائرة أرحب لمعرفة أسرة الشهيد وبيئته الاجتماعية.
4- أوضحت السجلات أسماء الشهود الذين أقروا واعترفوا أمام المحكمة بمشاركتهم مع الشهداء في حروب البلقان، وقد قدمت الوثائق مزيدا من الأسماء التي شاركت في الحرب.
5- كان للعيش مع مفردات الوثيقة بصيغتها الأصلية الحية قيمة علمية كبيرة، فقد نقلتنا إلى بيئتها الحية بحيث كان لها وقع نفسي وعاطفي ووجداني مباشر لم نستطع الابتعاد عنه.
6- عثرنا في الوثائق على مصطلحات سياسية وشرعية خاصة بالدولة العثمانية، مثل: المسلم العثماني، والمسلمة العثمانية، والنصراني العثماني، والنصرانية العثمانية، وهو دليل على أن جميع رعايا الدولة العثمانية متساوون في المواطنة وأمام القانون. ومصطلح "الخدمة العسكرية المقدسة"، حيث أخذت بعدا دينيا وشرعيا، كما استخدم مصطلح "الدولة العلية المؤيدة العثمانية"، وهو الشعار الرسمي للدولة العثمانية، وهناك مصطلح "الشرع الشريف".

The Martyrs of Ajloun District in the Wars of the Balkans and Greece 1914-1918: A Study on Ajlun Sharia Court Records

Ahmad M. Al-Jawarneh and **Omar S. Al-omari,** *History Department, Yarmouk University, Irbid, Jordan.*

Abstract

This study aims to shed some light on an important aspect of the history of modern Jordan, represented by the participation of the people of Jabal Ajloun in the wars of the Ottoman Empire in the Balkans and Greece (1914-1918) through the law, "taking Askar [soldiers]" which imposed compulsory military service in the Ottoman army. This has been embodied in the cases brought to the Shariah Court in Ajloun and Irbid, which showed the nature of the claims and demands for inheritance for those who died and did not return to their home countries. In fact, this paper is interested in studying the names of the martyrs who died in the wars of the Ottoman Empire, and witnesses, wives, sisters, and brothers of the martyrs the documents and records of Sharia court revealed about them. The study is not interested in dealing with administrative, social and economic aspects as these need an independent and thorough study. Among approximately three thousand cases carreted in ten records, only twenty documents contain the names of the martyrs of Jabal Ajloun.

الهوامش

1 أنوار ناصر حسن، موقف العشائر العراقية من قانون التجنيد الإجباري، مجلة كلية الآداب، بغداد، العدد 102، ص 163.

2 عوض عبد العزيز، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا 1864-1914م، دار المعارف بمصر، بدون تاريخ، ص 145.

3 قانون أخذ عسكر، منشور في جريدة سوريا، العدد 1097، ت(17صفر 1304هـ /1886م)، انظر أيضا عليان الجالودي، قضاء عجلون 1864-1918م، منشورات لجنة تاريخ الأردن، 1999م،ص 198. نصت المادة الرابعة من القانون على أن مدة الخدمة العسكرية عشرون سنة كاملة موزعة على النحو التالي: 1- أول ست سنوات من الخدمة النظامية تؤدى في السلك العسكري النظامي مع الاحتياط، 2- الثماني السنوات التي تليها مخصصة للخدمة التي تؤدى في سلك الرديف، 3- السنوات الست الباقية تنحصر بالخدمة التي تؤدى في سلك المتحفظ، والذين يؤدون الخدمة العسكرية في الأصناف الثلاثة المذكورة على التوالي، يكونون قد أتموا الواجبات المفروضة عليهم في الخدمة العسكرية "عوض، المرجع السابق، ص149".

4 عوض، المرجع السابق، ص 150، الجالودي، المرجع السابق، ص 198، سوريا، عدد 1099، ت(1304هـ/1886م).

5 عوض، نفس المرجع، ص 151.

6 يوسف موسى خنشت، طرائف الأمس غرائب اليوم، صور من حياة النبك وجبل القلمون في أواسط القرن التاسع عشر، تحقيق عبد الله حنا، وزارة الثقافة، دمشق، 1990م، ص 25

7 لقد ورد في الدستور العثماني تحديد دقيق لوظيفة المختار، ودور المجالس الاختيارية في القرية، وحددت "المادة 59" ضرورة وجود مخاتير، بقدر اللازم لكل قرية تكون مركزا للناحية، وحددت "المادة 60" مهام المختار، وجاءت على النحو التالي: 1- إعلان القوانين والأوامر التي يتلقاها من مدير الناحية إلى القرية. 2- جمع أموال الدولة وتحصيلها من أهالي القرية، بموجب قرارات مجلس الاختيارية. 3- تبليغ تذاكر الإحضار التي ترسل بمعرفة الحكومة لجلب الأشخاص. 4- تبليغ الحجر الصحي. 5- إعطاء علومة خبر بحسب الأصول الى الذين يأخذون تذاكر مرور. 6- إخبار مدير الناحية عما يقع في القرى والمزارع من مواليد ووفيات. وحدد الدستور ايضا في "المادة 107" وظائف المجالس الاختيارية، ومن شروط اختيارهم أن يكونوا من رعايا الدولة، ممن يدفعون مائة قرش سنويا للخزينة، ولا يقل عمر أحدهم عن ثلاثين سنة، بينما فصلت "المادة 109" وظائف مجلس الاختيارية على النحو التالي: 1- الاهتمام بالنظام ومتابعة الأفراد التابعين لضابطة القرى من نواطير وغيره. 2- متابعة المصالح الخاصة بأساليب الزراع والتجارة في القرية. 3- إعطاء القرارات بخصوص توزيع كل نوع من التكاليف الخاصة بالقرية. 4- تقبل التبرعات. 5- المحافظة على أحوال الأيتام والملاك الذين يتوفون ولهم ورثة غائبون. 6- إعلام مدير الناحية بواسطة المختار عن الأراضي الخالية والقابلة للزراعة. 7- تعمير الآثار الخربة في القرية. 8- إدارة المكاتب. 9- إجراء التحريات في القرية عن المجرمين وتسليمهم للحكومة. 10- مراقبة المختار وتبليغ مدير الناحية في حال ارتكابه للأخطاء لينقلها بدوره إلى القائمقام. "انظر: هند غسان أبو الشعر، تاريخ شرقي الأردن في العهد العثماني 922هـ -1337هـ/1516-1918م، وزارة الثقافة، عمان الأردن، 2010 "ص206-208"، وانظر: "الدستور"، ترجمة نوفل نعمة الله نوفل، مراجعة خليل أفندي الحوراني، المطبعة الأدبية، بيروت، 1301هـ/1883م، ج1 ص 409، 415-416، 417.

8 يوسف خنشت، المرجع السابق، ص 24.

9 خنشت،المرجع السابق، ص 25-26.

10 موسى محمد أبو العسل بني عامر، الزعامات المحلية في تبنة (ناحية الكورة) 1500- 1921م، طبع دار الخليج عمان، 2014م، ص 303-304، وانظر أيضا: "محمد بني يونس وعارف الكركي، لواء الكورة: الأرض والإنسان والتاريخ. بني معروف: الدروز. شبلي: شبلي الأطرش زعيم بني معروف. عين: المقصود عين زوبيا. سلانيك: مدينة باليونان، سامي: هو سامي باشا الفاروقي الذي حمل على لواء حوران حملة عسكرية سنة 1910م، وكانت كارثة حلت على سكان لواء حوران، لسوئها

وضررها الكبير على الناس راحوا يؤرخون بها. وانظر عليان الجالودي، المرجع السابق، ص 200، انظر "سالنامة 2+28".

11 سالنامة ولاية سورية، 1316هـ/ 1898م، 212.

12 المقتبس، عدد، 760، ت 1911/8/8م، عليان الجالودي، المرجع السابق، 201، 202.

13 المقتبس، عدد 918، بتاريخ 1913/2/29م، عليان الجالودي، المرجع السابق، 202.

14 عوض، المرجع السابق، ص 148.

15 سجلات محكمة عجلون الشرعية، وثيقة رقم 16-17، تاريخ 6 ربيع الأول 1336هـ/ 20 كانون الثاني1918.

16 سجلات محكمة عجلون الشرعية، وثيقة رقم 20، 21، تاريخ 1336هـ/ 1918م.

17 سجلات قيودات محكمة عجلون الشرعية، وثيقة رقم 4/179، تاريخ 1921-1924.

18 سجلات قيودات محكمة عجلون الشرعية، وثيقة رقم 138، تاريخ 1921-1924.

19 سجل قيودات محكمة عجلون الشرعية، وثيقة رقم 3/170، تاريخ 1921-1924م.

20 سجل قيودات محكمة عجلون الشرعية، وثيقة رقم 130، تاريخ 1921-1924م.

21 سجلات قيودات الإعلامات لمحكمة إربد الشرعية من 1328- 1333 هـ/1910-1915م.

22 سجلات قيودات الإعلامات لمحكمة إربد الشرعية من 1328- 1333 هـ/1910-1915م.

23 سجلات قبودات الاعلامات لمحكمة عجلون، وثيقة رقم 338، تاريخ 1329-1911.

24 سجلات قيودات الإعلامات لمحكمة إربد الشرعية، وثيقة رقم 64، تاريخ من 1328- 1333 هـ/1910-1915م.

25 سجلات قيودات الإعلامات لمحكمة إربد الشرعية، وثيقة رقم 31، تاريخ من 1328- 1333 هـ/1910-1915م.

26 سجلات قيودات الإعلامات لمحكمة إربد الشرعية، وثيقة رقم 89-90، تاريخ من 1328- 1333 هـ/1910-1915م.

27 سجلات قيودات الإعلامات لمحكمة إربد الشرعية، وثيقة رقم 46، تاريخ من 1328- 1333 هـ/1910-1915م.

28 سجل محكمة عجلون الشرعية، وثيقة رقم 43، تاريخ 1336هـ/1918م.

29 سجل محكمة عجلون الشرعية، وثيقة رقم 29، تاريخ 1336هـ/1918م.

30 سجلات قيودات الإعلامات لمحكمة إربد الشرعية، وثيقة رقم 98/97، تاريخ من 1328- 1333 هـ/1910-1915م.

31 سجل محكمة عجلون الشرعية، وثيقة رقم 14، تاريخ 1336هـ/1918م.

32 سجل قبودات محكمة عجلون الشرعية، وثيقة رقم 149، تاريخ 1921هـ/1924م.

33 سجل قبودات محكمة عجلون الشرعية، وثيقة رقم 133، تاريخ 1921هـ/1924م.

34 سجل محكمة عجلون الشرعية، وثيقة رقم 55، تاريخ 1333هـ/1918

ملاحق البحث

(وثيقة رقم 1)

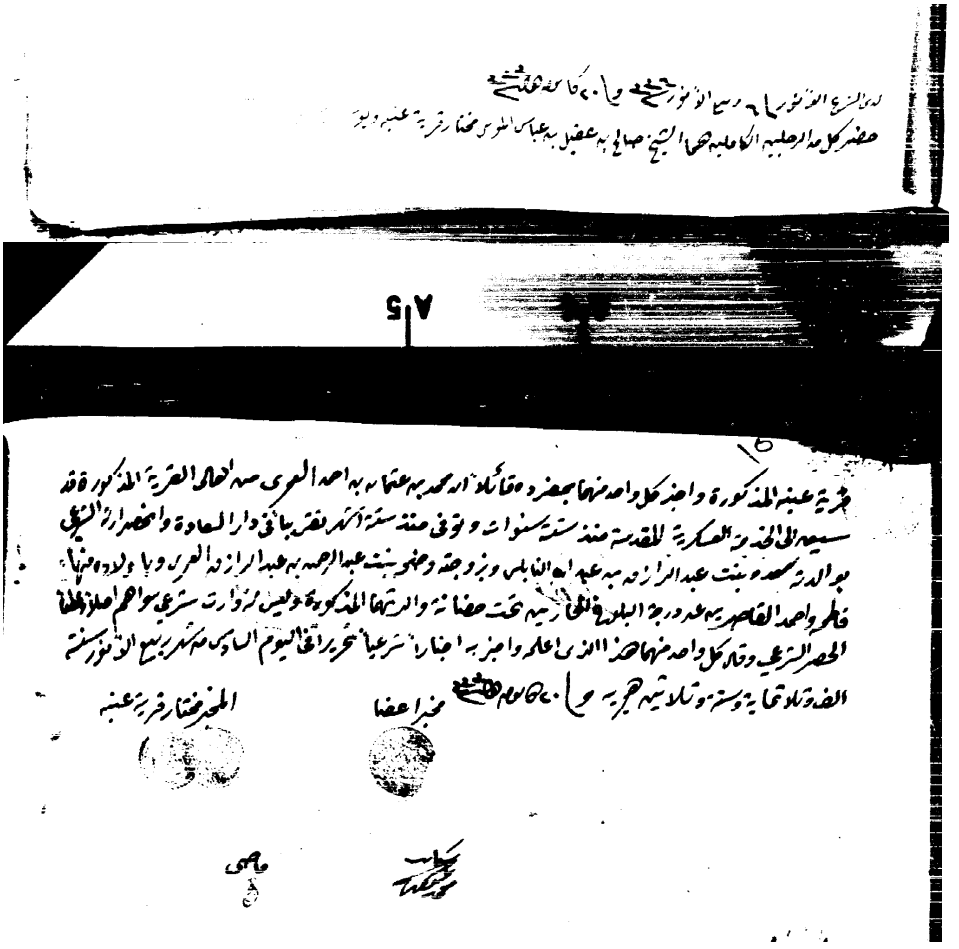

(وثيقة رقم 3)

(وثيقة رقم 9)

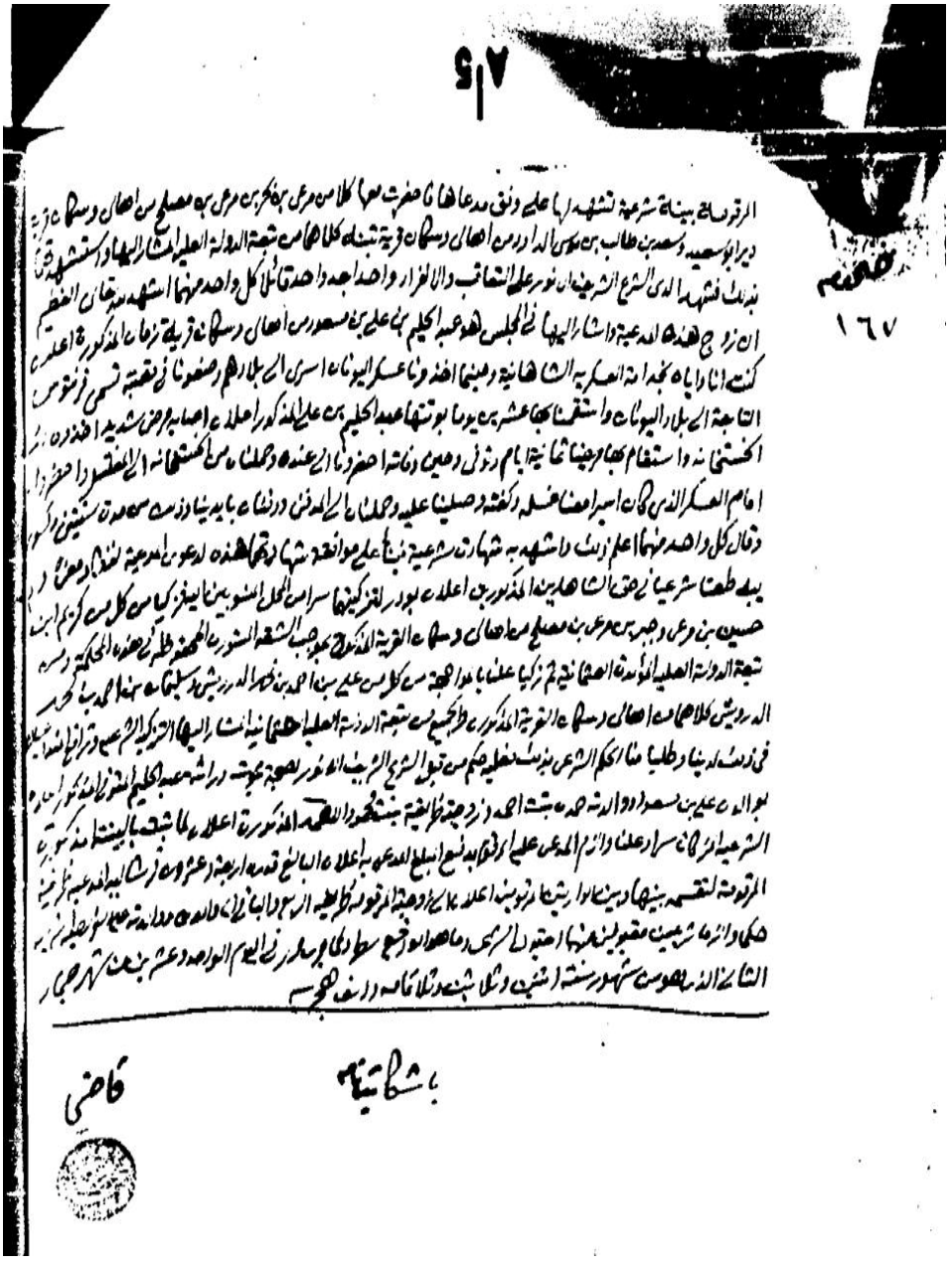

٩٧

١٦٧

(وثيقة رقم 13)

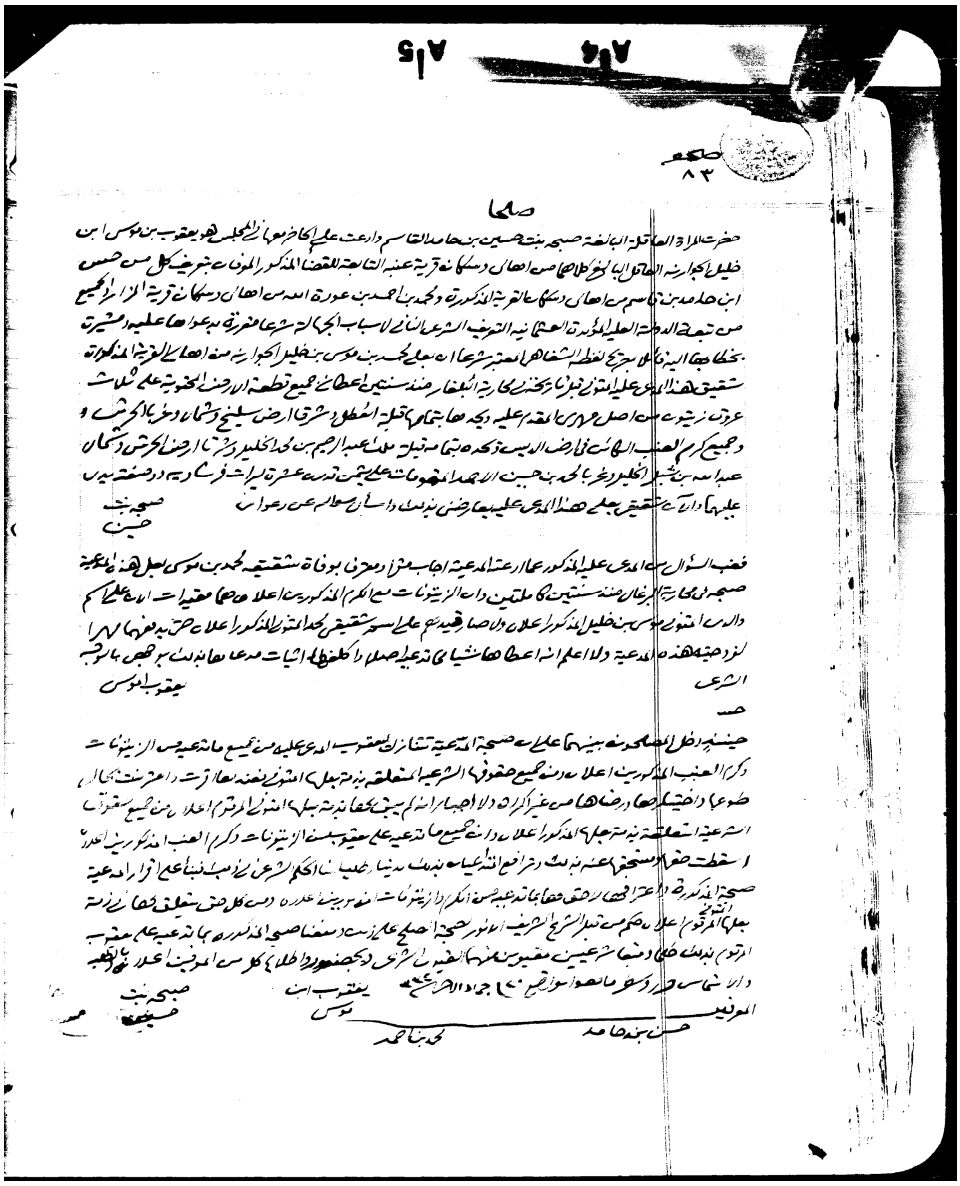

٨٣

صلحا

حضر المراة العاقلة البالغة صبحه بنت حسين بن حامد القاسم وادعت على اخاها المحلى بهو يعقوب بن موسى ابن خليل اكبر ورثة المتوفى المشار اليه بوكالتها عن اهالى وسكان قرية عنبه التابعة للقضا المذكور المومى اليه بموجب كل من حسن ابن حامد بن قاسم من اهالى وسكان القرية المذكورة ومحمد بن احمد بن عودة الله من اهالى وسكان قرية الزاهر الجميع من تبعة الدولة العلية المؤيدة العثمانية القرب الشرعى الثانى لاسباب اجملها وشرعا مفرزة بدعواها عليه ومشيرة بخطابها اليه بالاجوبة الاتى بيانها المعتبر شرعا انه بعلم الحد بن موسى بن خليل اكبر ورثة المذكورة شقيق هذا المدعى عليه المتوفى قبل تاريخ تحرير البغاء منذ سنتين اعطائى جميع قطعة الارض المحدودة على ثلاث عرض زيتون من اصل عمار بن ناقد عليه وبجدها جنوبا قبلة الطول شرقا ارض سليم وشمالا وغربا الكرش و وجميع كرم العنب الهائل فى ارض الديس وحده شرقا متبلة ملك عبد الرحيم بن محمد الخليلى وغربا ارض الكرش وشمالا عبد الله بن شبلى الخليلى وغربا الحد بن حسين الاحمد المعلومات على جنب قدره عشرة ليرات فرش ريم ودفعته بين يديها واداه تحقيق جعلى هذا المدعى عليه بما عرض بنبذك واسأل سؤاله عن دعواه

صبحه بنت حسين

فعند السؤال من المدعى عليه المذكور عما ادعته المدعية اجاب مقرا ومعترفا بوفاة شقيقه الحد بن موسى اجل هذه المدعية صبحه فى محاربة البرغال منذ سنتين كما ملتين واداه الزيتونات مع اكرم المذكور بنبه اعلاه بحدها مقيدا ان ادعى عليه كما والد المتوفى موسى بن خليل المذكور اعلاه واوصا قبل موته على اسم شقيقى الحد المتوفى المذكور اعلاه حق به فهما لا لزوجته هذه المدعية ولا اعلم انه اعطاها شيا فى ذمتى صلا واكلفظ اثبات مدعاها بنبذك بموجب بما وجب بالشرع

يعقوب ابن موسى

حسن

حينئذ دخل الصلح بينهما على ان صبحة المدعية تتنازل ليعقوب المدعى عليه من جميع ما تدعيه من الزيتونات ذكر العنب المذكور اعلاه ومن جميع حقوقها الشرعيا متعلقه بذمته بجهل المتوفى نصفه تعالت راضت بذلك طوعا واختيارا وبرضاها من غير اكراه ولا اجبار انه لم يبق لها بذمته بجهل المتوفى المرقوم اعلاه من جميع ما تقدم استحقاقه بذمته بجهل المذكور اعلاه وابرأته جميع ما تدعيه على حقه بسبب الزيتونات وكرم العنب المذكور اعلاه اسقطت ضمانا وتسخيرا عن ذمتك وترافع الله عياله بذلك مدينا بخلب الحكم الشرعى لذمتك فبنا على اقرار المدعية صحة المذكورة واعترافها بما تدعيه من الزيتونات المذكورين اعلاه وابرائها المشار اليه المرقوم اعلاه حكم من قبل الشرع الشريف الانور حكما صحيحا صحيحا اصلح عليه بما ذكر وبما تدعيه على حقه بسبب المرقوم اعلاه حكما شرعيا مقبولا بذمتها الفقير الى الله تعالى الحاج عبد الرحمن ابن الحاج محمد الشهير بالنابلسى حرر ذلك بمحكمة عجلون المحمية اواسط شهر ربيع الاخر سنة ١٣٣٠ ثلاثين ومائتين والف من الهجرة النبوية المصطفوية عليه افضل الصلاة واكمل التحية

صبحه بنت حسين

يعقوب ابن موسى

المرقيم

حسن بن حامد

محمد بن احمد

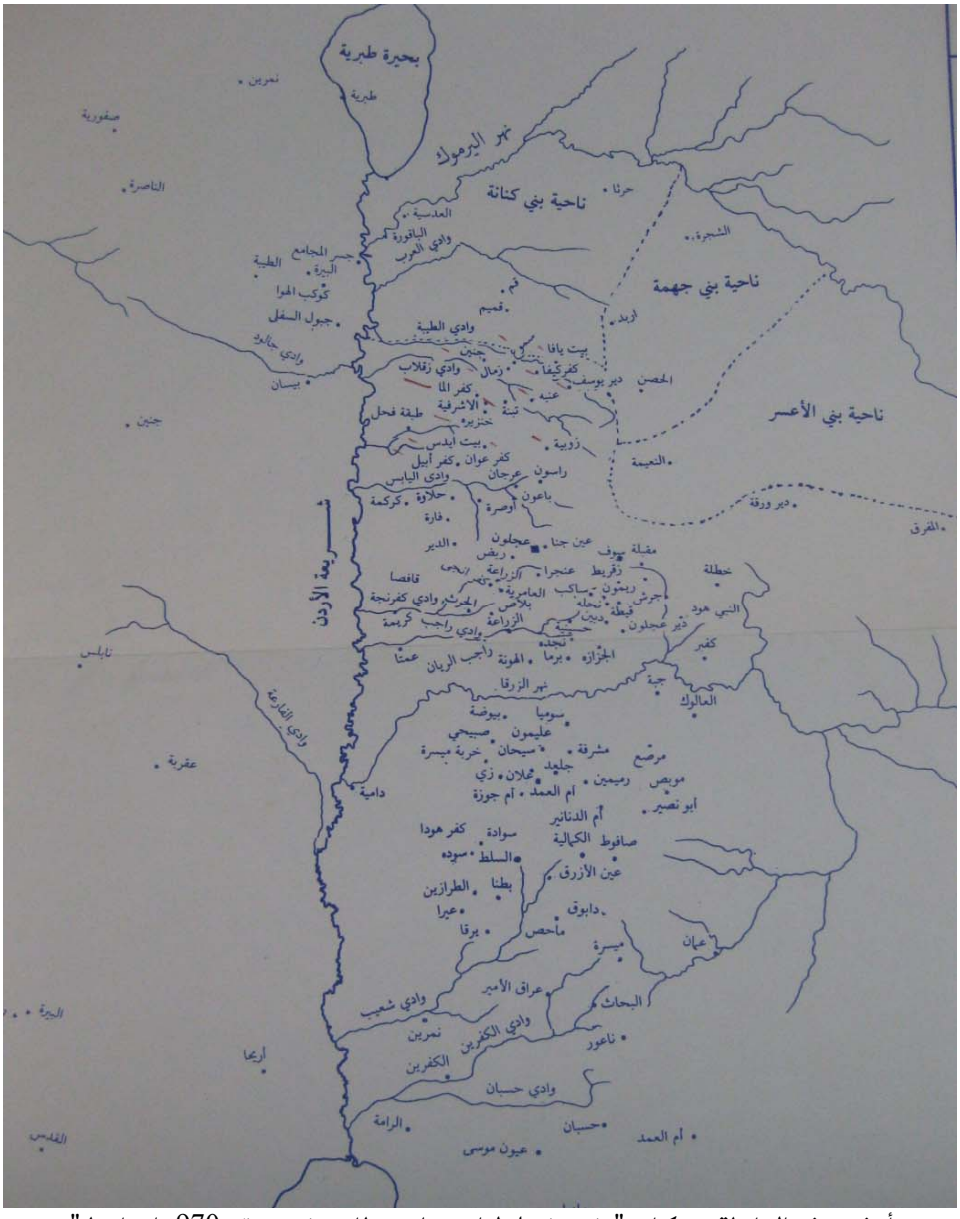

أخذت هذه الخارطة من كتاب "دفتر مفصل لواء عجلون، طابو دفتري رقم 970، استانبول" دراسة وتحقيق: محمد عدنان البخيت، ونوفان رجا الحمود.